الرؤية المستقبلية للنظام التعليمي في مملكة البحرين

The future vision of the educational system in the Kingdom of Bahrain

ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر

مستقبل التعليم في العالم العربي- آفاق التطوير والتجديد لتحقيق التنافسية العالمية

إعداد

د. نعيمة عبد الله جاسم الحسيني

مملكة البحرين

الرؤية المستقبلية للنظام التعليمي في مملكة البحرين

د. نعيمة عبد الله جاسم الحسيني

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع التعليم بمملكة البحرين والمراحل التاريخية التي مر بها، ودور الحكومة متمثلة بوزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم من خلال المناهج التعليمية لتتناسب مع متطلبات سوق العمل، ليس على المستوى المحلي بل العالمي كذلك. كما تهدف للعمل على دراسة وتحليل الواقع الحالي لسوق العمل، واستشراف المستقبل. بذلك تتمكن وزارة التربية والتعليم من تحديد أولوياتها في العملية التربوية، لتخريج جيل متمكن وقادر على تلبية متطلبات سوق العمل، ولديه الإمكانيات والمهارات المطلوبة، وسد الفجوة التي يعاني منها سوق العمل. سنتطرق في هذه الدراسة إلى معرفة التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي المعتمد على دراسة التطور التاريخي للتعليم منذ بداياته حتى الوقت الحاضر، واستخلاص النتائج والتوصيات المتعلقة بتطوير المنظومة التعليمية واستشراف المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الرؤية المستقبلية ـ النظام التعليمي

The future vision of the educational system in the Kingdom of Bahrain

D. Naima Abdullah Jassim Al-Husseini

Abstract

This study aims to identify the reality of education in the Kingdom of Bahrain and the historical stages it has gone through, and the role of the government represented by the Ministry of Education in the Kingdom to develop education through educational curricula to suit the requirements of the labor market, not only at the local level but also globally, and to work on studying the market and analyzing the current reality of the labor market, and anticipating the future, so that the Ministry of Education can determine its priorities in the educational process, to graduate a capable generation that is able to meet the requirements of the labor market, and has the required capabilities and skills, and to bridge the gap that the labor market suffers from. In this study, we will address the historical development of education in the Kingdom of Bahrain and linking educational outcomes to the needs of the labor market.

The work, and the study relied on the historical approach based on studying the historical development of education from its beginnings to the present time, and extracting results and recommendations related to developing the educational system and anticipating the future.

Key words: The future vision - educational system

الرؤية المستقبلية للنظام التعليمي في مملكة البحرين

د. نعيمة عبد الله جاسم الحسيني

المقدمة

يعتبر التعليم عنصرًا أساسيًا لبناء الدولة ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى إليها كل الدول فالتعليم اللبنة الأولى الذي تبذر باقي المجالات وهذا يتطلب خطط وأهداف ليجني ثمره، فقد أولت مملكة البحرين اهتمامًا بالغًا بمجال التعليم كما اهتمت بالقائمين على العملية التعليمية فصقلتهم بالمعرفة، ومواكبة كل مستجدات الحياة، فمنذ استقلال البحرين وتنظيم الدولة في حقبة السبعينيات، إذ عملت البحرين على تطوير الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ضمنها التعليم، مما لا شك فيه أن بناء الدول لا تأتي بالشكل المطلوب إلا من خلال تطوير منظومة التعليم، فمن خلال هذا الجانب تتطور باقي المجالات، فالعقول تتطور وتزدهر وتنمو من خلال التعليم، الذي بدوره سيؤدي لتطوير البلد، وتطور التعليم مرتبط باحتياجات سوق العمل، فلابد من ربط مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل والا لن يكون لهذا التطوير فائدة تذكر على المدى البعيد.

فمن خلال هذا البحث سيتم التطرق إلى التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين، ومراحل وأسباب هذا التطور، والجهود الحكومية التي بذلت لتطوير العملية التعليمية.

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في العالم، فالدول المتقدمة تضع التعليم في أول برامجها وسياستها، بهدف مواكبة التطور العالمي في التعليم، فقد حققت مملكة البحرين العديد من الإنجازات الكمية والنوعية المهمة، وبفضل الدعم الذي تحظى به وزارة التربية والتعليم من القيادة الرشيدة، والذي أسهم بصورة كبيرة في إنجاح خطط الوزارة ومشاريعها التطويرية المنبثقة عن أولويات برنامج عمل الحكومة، من أبرزها: استحداث مناهج متطورة لرياض الأطفال، تدريب الكوادر التعليمية والادارية، افتتاح مدارس جديدة بمواصفات عصرية، الاستمرار في تنفيذ مشروع "تحسين أداء المدارس"، الذي ارتقى بالعملية التعليمية على كافة الأصعدة، التوسع في مشروع "التمكين الرقمي في التعليم"، الذي عزز من عملية التعلم الإلكتروني في المدارس، وصولًا إلى مبادرات مجلس التعليم العالي للنهوض بقطاع التعليم العالي، من خلال تنفيذ برنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، بالتعاون مع الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي، وقد تم اختيار البحث بناء على التطور السريع في منظومة التعليم بمملكة البحرين، فقد عملت البحرين على تبني فكرة مدارس المستقبل التي تتطلع للإسراع بعجلة التنمية

والتطوير في مدارس البحرين، فقد أدخلت التعليم الرقمي، وعملت على تطوير المناهج، والاهتمام بالموارد البشرية التي تعتبر أساس العملية التعليمية، ووضعت خطة مستقبلية 2050، وسنتطرق في هذا البحث الى التطور التاريخي الذي مر به التعليم بالبحرين، وأسباب هذا التطور، إضافة الى الرؤية المستقبلية للتعليم بمملكة البحرين.

أهداف الدراسة:

الهدف من تطوير التعليم ليواكب احتياجات سوق العمل في كل مجال من مجالات الاختصاصات المختلفة،

1. التعرف على مراحل التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين.
2. التعرف على أسباب التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين.
3. التعرف على الدور التي لعبته الحكومة لتطوير منظومة التعليم بمملكة البحرين ليتناسب مع احتياجات سوق العمل.
4. التعرف على الرؤية المستقبلية لمملكة البحرين بمجال التعليم والخطط المستقبلية، وربطه باحتياجات سوق العمل.

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية البحث في التعرف على تنمية المجتمع في إطار تطوير التعليم، وذلك لتحديد الأولويات التي قامت عليها السياسة التعليمية في مملكة البحرين والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة لمواكبتها لمتطلبات سوق العمل من أجل تحقيق خطط وبرامج التنمية الشاملة بالمجتمع المحلي، فعملية تطوير التعليم من أهم العمليات التي تسهم في بناء الأمم وتقدمها، فهي الاستثمار الأهم والأكثر تأثيراً في المستقبل.

من خلال التعليم ينمو الاقتصاد مما يؤدي لزيادة الإنتاجية وتنوع مصادر الدخل وجذب الاستثمار، كما ان التعليم يسهم في التنمية البشرية وتطوير المجتمعات، بالتعليم تتحقق الاستدامة، و يؤدي إلى تطوير المجتمع ويبني لمستقبل أفضل لاي دولة، لذلك ينبغي للدول أن تحرص على جعل التعليم في المرتبة الأولى لخدماتها وتبذل قصارى جهدها لتطويره، ليواكب احتياجات سوق لعمل، وتكون ميزانية التعليم أعلى من أي ميزانية، فتعمل على تطوير مستوى الخدمات التي تقدمها لهذا المجال، وأن يحظى المعلم بمميزات مشجعة، لان المعلم هو من يقود أبناء الوطن ليكونوا لبنة صالحة ومنتجة.

يتناول هذا البحث المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين.

المحور الثاني: أسباب التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين.

المحور الثالث: دور الحكومة لتطوير منظومة التعليم بمملكة البحرين ليتناسب مع احتياجات سوق العمل.

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية لمملكة البحرين بمجال التعليم والخطط المستقبلية، وربطه باحتياجات سوق العمل.

أولا: المحور الأول: التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين.

المراحل التاريخية التي مر بها التعليم بمملكة البحرين

- المرحلة الأولى: التعليم التقليدي

إن التعليم بالبحرين في مطلع القرن العشرين مقصورًا على الكتاتيب فقط وهي معاهد تعليمية تقليدية هدفها الأساسي تعليم قراءة القرآن للناشئة، وقد كان الكثيرون يشعرون بأن هذا النوع من التعليم لا يحقق كفاية علمية تناسب روح العصر، لم يكن الوعي بأهمية التعليم وقيمته في تنمية الفرد والرقي بالمجتمع غائبًا عن الوجدان في دول الخليج العربي، فإن قدرًا من التعليم كان متوفرًا في البحرين بفعل وجود الكتاتيب ذات الأداء التعليمي المحدود؛ وبعض المدارس الأهلية غير النظامية والتي كانت أقرب إلى نظام الكتاتيب، حيث كل مدرسة تعد مناهجها وأساليبها بشكل مستقل، وتضع أهدافها وفق رؤيتها، وقد تباينت إمكانات تلك الكتاتيب والمدارس الأهلية، حيث كان التعليم فيها مقتصرًا على تعليم مبادئ الدين الإسلامي، وتحفيظ القرآن الكريم، إضافة إلى بعض المعلومات التجاريّة تتمثل في تعليم بعض مبادئ الكتابة والحساب، والحسابات المرتبطة بالغوص؛ تلبية لاحتياجات العمل آنذاك، التعليم شبه النظامي الحديث الذي بدأت فيها محاولات تنظيم التعليم وتطويره تعد البحرين من أوائل الدول الخليجية التي أسست التعليم على أسس حديثة منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي؛ حيث افتتحت البعثة التبشيرية الأمريكية مدرسة تابعة مستشفى الإرسالية -القائم إلى اليوم- سّميت مدرسة شجرة البلوط، وعرفت باسم مدرسة الإرسالية الأمريكية؛ قبل افتتاح المستشفى، افتتحت السيدة زومير أول مدرسة شبه نظامية للبنات في البحرين عام 1899م، وتلتها مدرسة أخرى للبنين عام 1902م .وبذلك كانت البحرين رائدة التعليم الحديث، وأول دولة في منطقة الخليج تحتضن التجربة الأولى لتعليم البنات التي سبقت تجربة تعليم البنين؛ وقد أكّدّ Winder B R أن هذه المدرسةّ هي أول مدرسة للبنات يتم تأسيسها في الخليج .

- المرحلة الثانية: التعليم النظامي

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تغيرت الأمور وأدى انفتاح البحرين بصورة أوسع على معطيات النهضة الغربية الحديثة إلى إحداث تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة في البلاد نتج عن ذلك انبثاق الوعي الثقافي والاجتماعي بين أفراد مجتمع البحرين ، وبحكم ذلك ظهرت الحاجة إلى إنشاء معاهد تعليمية حديثة تختلف عن الكتاتيب من حيث نظمها ومناهجها وأهدافها، فقد ظهرت المدارس الحديثة، أول مدرسة بالبحرين مدرسة الهداية الخليفية للبنين عام 1919 بالمحرق، وبعد مرور أربع سنوات افتتحت مدرسة الهداية الخليفية للبنين بالمنامة، ولم تكن الفتاة في البحرين بمنأى عن التعليم ، فقد سنحت لها فرصة التعليم النظامي بعد أن استشعر الأهالي بضرورة التعليم للبنات كضرورته للبنين ، لذا افتتحت أول مدرسة نظامية للبنات في عام 1928م أطلق عليها مدرسة الهداية الخليفية للبنات، وفي عام 1925 صدر قانون التعليم بالبحرين، وتم افتتاح مدرستين، أحدهما بمدينة الحد، والأخرى بالرفاع، وفي عام 1929 تم ارسال اول بعثة، بعث أربع طلبة لبيروت بالجامعة الامريكية، بهدف تطوير العملية التعليمية لتوفير المدرسين التي تحتاجهم.

في عام 1936-1937 افتتحت صفوف للتعليم التجاري والصناعي بمدرسة الهداية الخليفية. وفي عام 1940 بداية التطور الكبير في العملية التعليمية، حددت ساعات العمل بالمدرسة، ومستويات المعلمين العلمية، وتم تعديل رواتب الكادر التعليمي، وادخل نظام العلاوات السنوية، وأصبحت الكتب مجانا، مما اسهم في فتح باب التعليم لجميع شرائح المجتمع، فلم يقتصر التعليم على الأغنياء فقط، وفي نفس السنة افتتحت اول مدرسة ثانوية للبنين اطلق عليها (كلية) وكانت مقتصرة على الطبقة الغنية، وكان الهدف من هذه الكلية اعدادهم لتقلد الوظائف الحكومية وفي التدريس، او المؤسسات التجارية، في عام 1943 تم انشاء المعهد الديني تحت اشراف الأوقاف. وبعد الحرب العالمية الثانية شهد التعليم بالبحرين تطورا كبيرا، في 1950 توسع التعليم بشكل كبير، مما حدي بالوزارة لرفع ميزانية الوزارة لتصل الى 15.23 مليون دينار من الميزانية العامة.

عام 1951 أصبح 24% من سكان البحرين في المدارس بنين وبنات، هذه السنة أطلق عليها مرحلة الانعاش الاقتصادي، اذ تزايد مدخول النفط، وبذلك اتسعت الخدمات التعليمية، لتستحدث الدراسات التجارية في مناهج المرحلة الثانوية، ليصبح بعد ذلك استمرار افتتاح المدارس لمواكبة التطور الذي يشهده العالم، وقد زاد عدد الطلبة والمدارس، وتم فتح فرع لتخريج المعلمين 1954، ويمنح الطالب مبلغ شهري.

في فترة حكم الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة زاد الاهتمام بالتعليم، لإيمانه بأهمية التحديث في جميع المجالات، تم دمج إدارتي البنين والبنات (مدير تعليم)، ودمج التعليم التمهيدي مع الابتدائي،

وأصبحت الدراسة ست سنوات، والسن القانوني لدخول المدرسة ست سنوات. وادخل نظام التعليم الالي (تسريع الطلبة في المراحل الدراسية)، خلال السنوات الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية.

في عام 1966 شاركت البحرين في المحافل الدولية والتربوية لتصبح البحرين عضو في منظمة الأمم المتحدة التربوية والعلمية والثقافية، وبذلك زادت عدد المدارس، أما بالنسبة للتعليم العالي لم يكن له حضور في تلك الفترة، إلا أنه في عام 1968 أرسل الطلبة إلى الخارج (مصر، بريطانيا)، وبعدها تم انشاء جامعة خاصة (كلية الخليج الصناعية) بالتعاون مع دول الخليج، وبعد حصول البحرين على استقلالها بداية السبعينات اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير التعليم، فقد أحدثت تغيرات في المرحلة الإعدادية لتصبح ثلاث سنوات بعد ان كانت سنتين، وزاد عدد المدارس والمدرسين.

المحور الثاني: أسباب التطور التاريخي للتعليم بمملكة البحرين.

بعد استقلال البحرين عام 1971 التي تعد بداية تاريخية للتطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، وهذا بدوره ساهم في تطوير وبناء الدولة وفقا للنمط الحديث، حيث عملت الحكومة على بناء الدولة والنهوض بها، وبما أن التعليم عنصرًا مهما وركيزة أساسية لنهضة الأمم وضعت الحكومة البحرينية التعليم في سلم أولوياتها لكونه الركيزة الأساسية لبناء الدولة الحديثة، ومواجهة تحديات العصر، وهناك أسباب وعوامل لتطور العلم بمملكة البحرين ومن ضمنها:

أولا: العامل الاقتصادي

بعد اكتشاف النفط تغير الواقع الاقتصادي تغير الواقع الاقتصادي بمملكة البحرين ومن ضمنها التعليم، حيث اتجهت الحكومة البحرينية إلى تنوع مصادر الدخل وعدم الاكتفاء بمصدر واحد وهو النفط، حيث اتجهت المملكة إلى بناء مصافي النفط ويعد أكبر مصفى في المنطقة، حيث يتم تصفية النفط الخام القادم من السعودية، وتم بناء الحوض الجاف لإصلاح السفن.

كما تم الاهتمام ببعض الصناعات مثل مصهر الالمنيوم وكابلات الالمنيوم، ودرفلة الالمنيوم، إذ يتم تحويله إلى صفائح ورقائق لتستخدم في الصناعات الأخرى.

فالتطورات الاقتصادية التي حصلت عليها البحرين في القطاع النفطي والصناعي، واستخدام التقنيات الحديثة، أدى ذلك إلى الحاجة إلى عمالة متعلمة تلبي حاجات تلك المعامل، وهذا يتطلب تطوير التعليم، إضافة إلى ذلك التطور الاقتصادي ساهم في زيادة الدخل، إذ بفضله ساعد المواطنين لطلب العلم سواء بالبحرين أو خارجها.

ثانيا: العامل السياسي

بعد استقلال البحرين عام 1971 حدثت تطورات سياسية، وهذا تطلب تحديث المؤسسة السياسية، واتخاذ أنماط حديثة لإدارة البلد، يشمل الهيكل التنظيمي العام للدولة، تغير اسم البلد من إمارة إلى دولة، وتسمية الدوائر الحكومية إلى وزارات، وأصبح أعضاء المجلس الإداري يسمون وزراء.

التطورات السياسية أصبح لها انعكاس على الواقع التعليمي، وأصبحت وزارة التربية والتعليم تنفذ برامجها وفقا للسياسة العامة للدولة.

ثالثا: العامل السكاني

شهدت البحرين بعد الاستقلال نموًا واضحًا، إذ كان العدد عام 1965 يبلغ (182.203) ألف نسمة، ليرتفع بعد ذلك عام 1971 بعد الاستقلال إلى (216.078) ألف نسمة، وفي عام 1981 ارتفع ليبلغ (350.798) ألف نسمة.

هذا النمو المتزايد في عدد السكان تطلب الحاجة إلى زيادة عدد المدارس والتوسع في فروع الدراسة، نظرًا للحاجة إلى تحسين مخرجات العملية التعليمية للعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

رابعا: بناء الخبرات والتعاون والاتفاقيات مع الدول الأخرى.

من أولويات السياسة الخارجية البحرينية التي أعلن عنها بعد الاستقلال إقامة أفضل العلاقات مع دول العالم، للاستفادة من تبادل الخبرات في جميع المجالات، ومن ضمنها المجال التعليمي، الذي كان له دورًا كبيرًا في العلاقات بين الدول ولاسيما الدول العربية.

وقد احتضنت البحرين اجتماعات عقدتها الدول العربية بهدف النهوض بالتعليم، وإضافة إلى الاتفاقيات التي عقدتها البحرين مع دول أخرى، التي ساهمت في تطوير التعليم، كاتفاقية التعاون بين الكويت 1973، وضمت عدة مجالات ومن بينها الجانب التعليمي، وكذلك تبادل الكتب والمطبوعات والنشرات العلمية، وتشجيع اللقاءات العلمية، والتعاون في مجال المكتبات والمنح الدراسية.

خامساً: الانفتاح الثقافي للمجتمع البحريني

راكمت البحرين عبر تاريخها الطويل، الذي يعود الألفية الرابعة قبل الميلاد، رصيدًا حضاريًا من الانفتاح، وكان موقعها سببًا رئيسيًا في التنافس عليها بين الإمبراطوريات المتصارعة في التاريخ القديم قبل ظهور الإسلام ، وكان إقليم البحرين من أوائل الأقاليم التي

اعتنقت الإسلام ، وكان يمتد إلى كافة شـرق الجزيرة العربية، وبسبب موقعها وتاريخها الطويل كان من أهم سمات مجتمعها اختلاطه بحضارات وثقافات الشـعوب الأخرى، حيث عاشـت فيه عدة جاليات آسيوية وأوروبية، فاكتسب خبراتها وتعلم من تجاربها .ورغم أن الإسلام هو العقيدة الدينية الغالبة، فإن المجتمع البحريني شـمل أيضا أتباع الديانات السـماوية الأخرى، كما عـاش فيه أصحاب ديانات غير سـماوية وتعددت فيه المذاهب، وكانت هذه التعددية أحد المصادر المهمة للثراء الثقافي التي شـكل أهم ملامح البيئة الاجتماعية التي انتصرت لبدء التعليم النظامي الرسمي للبنات.

كما شـهدت المخطوطـات التـي وضعهـا العديد من المؤرخيـن في مطلع القرن العشرين، الذي يصفون فيها تاريخ البحرين وطبيعة الحكم فيها، أن الانفتاح الثقافي هو مـن بين أهم ما يتميز به المجتمع البحريني، كما يشهد على ذلك أيضًا مراسلات مثقفي البحرين ومفكريها مع الصحف العربية في مراكز الفكر والثقافة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وزيارة عدد من مشـاهير كتاب ومؤرخي وأدباء العرب والتربويين في تلـك الفتـرة، وأبرزت كتاباتهم ومشـاهداتهم فـي البحريـن وأحـوال شـعبها ومظاهـر الحيـاة فيهـا ومصادر ثرواتها، وما لمسوه من مظاهر نهضة ثقافية وتطور ملموس ولم تكن الكتابات العربية فقط هي وحدها الذي تناولت حالة الانفتاح الثقافي

سادساً: البحرين كمركز تجاري

كان لموقـع البحريـن الجغرافـي أثـره الكبير في بـروز أهميتها التجاريـة منذ القدم كمركز تجاري؛ وفي أوائل القرن العشرين ازدهرت البحرين بالتجارة والخدمات الجمركية، وغـدت البحريـن مركزًا لتجارة إعادة التصدير "الترانزيت" ، وكان مرفأها البحري الأبرز بيـن موانـئ المنطقـة، كل هـذه الأمور جعلـت التجارة تمثـل النشـاط الاقتصادي الرئيـس، وأصبـح التجار طليعـة القوى الاجتماعية في البحرين، حيث دعت إلى تعلم المـرأة البحرينيـة، حيث عمل التاجر محمد علي زينل في إنشاء أول مدرسة للبنات في البحرين وشـكل التجـار أهـم مكونات اللجنـة الأهلية التي قامـت بإدارة التعليـم النظامي قبـل أن تتولاها الحكومـة البحرينيـة فـي مطلـع ثلاثينيات من القـرن الماضـي، فقـد كان التجـار فـي حاجـة إلى التعليم بسـبب أسـفارهم وتعاملاتهم، خاصـة اللغات والمحاسـبة ومسك الدفاتر حتى يستطيعوا إدارة عملهم في وزن اللؤلؤ وإدارته، وخـلال الربـع الأول من القرن العشـرين كانـت تجارة اللؤلؤ فـي أوج ازدهارها، وتطلب ذلك إلى تعلـم المرأة كزوجة أو ابنة كي تكون قادرة على إدارة حسـاباته، سواء في حضوره أو غيابه أو على مستوى المؤسسات الفردية أو العائلية.

المحور الثالث: دور الحكومة لتطوير منظومة التعليم بمملكة البحرين، ليتناسب مع احتياجات سوق العمل.

أولت المملكة اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الرسالة التربوية والوطنية للتعليم، من خلال متابعة تنفيذ مشروع المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان، منذ إطلاقه في عام 2015، ونشر قيم المواطنة والتسامح ومبادئ حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، وفق فلسفة نابعة من ثوابت وقيم الدين الإسلامي الحنيف، والتفاعل الإنساني والحضاري والانتماء العربي لمملكة البحرين والإطار الثقافي والاجتماعي لشعب البحرين كامتداد لتراثه العريق.

سعت حكومة مملكة البحرين إلى تطوير منظومة التعليم للتوافق مع احتياجا سوق العمل وفقا لرؤية مملكة البحرين من خلال مجموعة **من المبادرات والمشاريع ومن ضمنها:**

1. إنشاء كلية المعلمين، فمبادرة إنشاء كلية البحرين للمعلمين حقق هدفًا نوعيًا بإعداد النوعية المناسبة من المعلمين وفق أعلى المعايير الدولية، وتدريب منتسبي الوزارة، فهنالك حاجة متنامية للتدريب في الميدان التربوي.
2. إنشاء هيئة ضمان الجودة، التي تسعى من خلالها وزارة التربية والتعليم إلى ضمان تقديم الخدمة في المجال التعليمي بجودة عالية، إذ يتم رصد مستوى الخدمة وتقييم المؤسسات بناء على معايير معتمدة دوليًا بهدف الارتقاء بهذا القطاع.
3. التلمذة المهنية، وتعمل مبادرة التلمذة المهنية التي تأتي كجزء من مبادرة تطوير التعليم لتفتح أفقًا واسعًا جسر المسافة بين المدرسة وسوق العمل، بزيادة فرص التدريب في مواقع العمل، وإشراك أصحاب العمل في هذه العملية ليكونوا شركاء للمدرسة في ذلك.
4. جامعة بوليتكنيك البحرين، تستكمل منظومة العناية بالمخرجات التعليمية الأشد ارتباطًا بمتطلبات سوق العمل في المجالات الفنية والتقنية المختلفة.
5. العمل على توحيد نظم القبول في التعليم العالي، وتعزيز البحث العلمي ضمن مبادرة تطوير التعليم العالي، فوزارة التربية والتعليم تتطلع إلى تكامل المشروعات والمبادرات، بما فيها المبادرات والبرامج التي ترتقي بمنظومة لتعليم بمملكة البحرين، حسب تطلعات المملكة لتحقيق رؤيتها الاقتصادية 2030.

فهنالك مبادرة لتطوير التعليم العالي، ويتعاون في تنفيذها حاليًا كل من الأمانة العامة مجال التعليم العالي وهيئة ضمان الجودة، والمتمثلة في وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وتهدف هذه المبادرة إلى متابعة تقارير وحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي العاملة في مملكة

البحرين، ووضع نظام وطني جديد للقبول والالتحاق بتلك المؤسسات، ومنذ إصدار قانون التعليم العالي واللوائح المنظمة لشؤونه، تقوم الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بتنفيذ قانون التعليم العالي ولوائحه وقرارات مجلس التعليم العالي، والتي تشمل مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بالإضافة إلى جامعة البحرين كجامعة وطنية، فمنذ العام2005 صدر قانون التعليم العالي، وهو أول تشريع ينظم هذا القطاع المهم والحيوي في مملكة البحرين، وقد تضمن مواد واضحة تحدد أهداف وسياسات التعليم العالي وغاياته، وسبل تنظيمه، كما تم تشكيل مجلس للتعليم العالي يختص برسم السياسات وتحديد الأنظمة والخيارات ومتابعة عمل وأداء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وهو يضطلع حاليًا بدوره في هذا المجال، وقد أصدر هذا المجلس عددًا من اللوائح الإدارية والمالية والأكاديمية والإنشائية التي تنظم مختلف أوجه التعليم العالي، ويتم حاليًا إلزام مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتوفيق أوضاعها وتطويرها بما يتناسب والقانون واللوائح الجديدة، وتجري حاليًا مراجعة ومتابعة يومية لعمل هذه المؤسسات، ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى تطوير عمل هذا القطاع الحيوي وتنظيمه بشكل يجعل دوره أكثر فاعلية قي التأثير الإيجابي على سوق العمل، ومن ثم على تنمية الموارد البشرية والتنمية الشاملة في مملكة البحرين، وعلى صعيد آخر، فإن المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب تضمن مبادرة خاصة بالتعليم العالي، تشمل العمل على توحيد أنظمة القبول من ناحية، والارتقاء بالبحث العلمي من ناحية ثانية، وقد بدأت الأمور تتحرك في هذا الاتجاه خاصة أن تدشين هيئة ضمان الجودة مؤخرًا سوف يسهم في تحقيق المراجعة والتقويم لعمل المؤسسات التعليمية بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، علمًا بأن هنالك سعيًا حثيثًا وجادًا لاستقطاب الفروع للجامعات والكليات المشهورة في العالم؛ لتعزيز التعليم الجامعي في البحرين وجعل مملكة البحرين؛ مركزًا إقليميًا للتعليم والتدريب، وهنالك جهود حثيثة في هذا المجال، ونأمل قريبًا أن نرى تجسيدًا لها على أرض الواقع.

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية لمملكة البحرين بمجال التعليم والخطط المستقبلية، وربطه باحتياجات سوق العمل.

التوسع في البنية التعليمية الأساسية في ضوء تنفيذ برنامج عمل الحكومة، تم إنشاء وافتتاح العديد من المدارس الجديدة ذات المواصفات العصرية، وصيانة عدد كبير من المدارس القائمة، وتزويدها بعدد إضافي من الصفوف والمباني والصالات وغيرها من المرافق، استجابة للزيادة على طلب التعليم، والتطلع الدائم إلى تحسين الخدمة التربوية، بما ينسجم مع متطلبات المشروعات التطويرية، فقد تم إنشاء 10 مدارس جديدة التزم برنامج عمل الحكومة بإنشائها، يمتاز النموذج الجديد للمدارس الحكومية بأنه مكون من مبنى واحد بأربعة طوابق، مزود بتقنيات التعليم الإلكتروني، مع توفير عدد من المصاعد، ونظام تكييف مركز ي، وخدمة صديقة للبيئة، فضلا عن الأنترنت (الواي فاي)

ومواصفات عن توفر جميع المرافق الأساسية المزودة بأحدث التجهيزات والتقنيات، كالمختبرات العلمية المتطورة، والصالات متعددة الأغراض، مع مراعاة تصميم المدرسة لتتوافق مع متطلبات طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى تعزيز الموارد البشرية وتدريبها، والذين يتم تأهيلهم وفق أعلى المعايير العالمية لإعداد المعلمين، إضافة إلى قيام الوزارة بتعزيز الكوادر ذات الصلة بالخدمات الإشرافية المدرسية، الإداري والاجتماعي و الصحي و النفسي و المهني، كما تم تحويل عملية تدريب الكوادر التربوية من عمل موسمي محدود المدى إلى عمل دؤوب ومتصل وعميق، يشمل تأهيل المعلمين القدامى والمستجدين على حد سواء، فضلا عن الكوادر التربوية والإدارية، من خلال العديد من البرامج التي تم تعزيزها لتساعد على التمهن ضمن خطة طويلة المدى.

الارتقاء بالتعليم ما قبل المدرسي "رياض الأطفال"، حرصت وزرة التربية والتعليم على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع التعليمي الحيوي، لنشر خدمات التعليم ما قبل المدرسي في مختلف محافظات المملكة، مما رفع من عدد رياض الأطفال حتى تاريخه ا إلى 135 روضة تحتضن أكثر من 18 ألف طالبة وطالبة، ويعمل بها 1524 ا ومعلمًا إداريًا، إضافة إلى المتابعة المستمرة لمدى التزام رياض الأطفال بشروط منح الترخيص المنصوص عليها في مواد المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة. كما نفذت الوزارة العديد من المبادرات لتطوير هذا القطاع التعليمي، من أبرزها تدشين منهج موحد لطلبة رياض الأطفال، لتهيئتهم لتحقيق التميز في المرحلة التعليمية التالية، والنجاح في الحياة الاجتماعية.

أبرز مشاريع تطوير التعليم العام:

1. **مشروع تحسين أداء المدارس:** أسهم مشروع تحسن أداء المدارس منذ تدشينه عام 2008 في الارتقاء بجودة الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة للطلبة في جميع المدارس بمختلف مراحلها الدراسية، وذلك من خلال العديد من الإجراءات، منها تحسين الزمن المدرسي، وتوظيف أحدث الاستراتيجيات التدريسية، وتطوير آلية اختيار القيادات المدرسية، فضلا عن تحسين البيئة المدرسية، وتنفيذ برنامج "السلوك من أجل الأداء"، للارتقاء بالسلوك الطلابي، مما رفع نسبة المدارس الحاصلة على تقدير جيد أو ممتاز في تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب، كما ازداد عدد المدارس الحاصلة على هذين التقديرين لمرتين وثلاث على التوالي.
2. **التمكين الرقمي في التعلم:** في إطار لتعزيز التعلم الإلكتروني في المدارس، تم تنفيذ مشروع "التمكين الرقمي في التعلم"، مما شجع على التوسع فيه هذا العام ليشمل 17 مدرسة. ويشتمل هذا المشروع التعليمي الرائد على العديد من الكتب الدراسية من المشاريع الفرعية، منها مشروع البوابة التعليمية الإلكترونية.

3. **المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان:** في مجال التربية للمواطنة وحقوق الإنسان، تم استحداث مناهج التربية للمواطنة لجميع المراحل، من خلال تكثيف الأنشطة الطلابية في هذا المجال، فقد دشنت الوزارة مشروع "المدارس المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان"، الذي يهدف إلى تحويل المؤسسة المدرسية بكامل عناصرها ومكوناتها إلى فضاء للتسامح والتعايش والحوار، بما ينسجم مع القيم العربية والإسلامية والعالمية، ويجسد الروح البحرينية الأصيلة. وقد استعانت الوزارة بخبرات مكتب التربية الدولي بجنيف التابع لمنظمة اليونسكو، لبلورة فكرة هذا المشروع، بما يسهم في نشر ثقافة السلام والوسطية والتسامح والعيش المشترك ونبذ الكراهية والتطرف والعنف في الفضاء المدرسي.

4. **تدريس اللغة الفرنسية:** تم تنفيذ مشروع "تدريس اللغة الفرنسية" في المدارس الإعدادية والثانوية، من منطلق إيمانها بأن إتقان الطلبة لهذه اللغة العالمية يتيح لهم القدرة على النهل من المعارف القيمة المطروحة بهذه اللغة، بما يرتقي بمستوى ثقافتهم واطالعهم، فضلا عن تطوير مهارات التواصل لديهم.

5. **تطوير التعليم الفني والمهني:** تم تدشين النظام المطور للتعليم الفني والمهني "التلمذة المهنية"، والذي وفر العديد من التخصصات الجديدة والمتنوعة للبنين والبنات، وشهد مبادرة مملكة البحرين بتطوير المناهج الفنية والمهنية، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، وتستفيد من هذه المناهج المطورة حاليا 13 دولة، إلى جانب تعزيز هذا النظام التعليمي للبرامج التدريبية الميدانية للطلبة.

6. **استحداث وتطوير المناهج الدراسية:** شهد العام الدراسي الجاري إجراء العديد من التطوير على المناهج الدراسية للمواد الأساسية، وبالأخص مادة اللغة العربية، بما يضمن تجويد المخرجات التعليمية للطلبة، كما تم إعداد كتب لمادة اللغة الإنجليزية، كما تم تطوير كتب المواطنة بما يتماشى مع توجيهات عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بشأن مضاعفة جهود تعزيز قيم ومبادئ المواطنة لدى الطلبة.

7. **الإشراف على المدارس الخاصة:** تقوم الوزارة بجهود كبيرة في المتابعة الميدانية لأداء المدارس الخاصة، للتأكد من التزامها بشروط منح الترخيص المنصوص عليها في المرسوم بقانون بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، بما يوفر الخدمات التعليمية والتربوية الملائمة للطلبة في هذه المدارس.

8. **الأنشطة الطلابية ورعاية الطلبة الموهوبين:** تشهد البرامج والأنشطة الطلابية الموجهة للطلبة المتفوقين والمبدعين والموهوبين في المدارس الحكومية والخاصة، بمن فيهم الطلبة

ذوي الاحتياجات الخاصة، توسعًا على الصعيد الكمي والنوعي خلال العام الدراسي ، مع تعزيز الاهتمام بالمواهب الطلابية العالمية، فضلا عن التوسع في البرامج المقدمة عبر مركز رعاية الطلبة الموهوبين، حيث يقدم هذا العام أكثر من 300 برنامج متنوع، لفائدة أكثر من 3 آلاف من الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور، مع التركيز على المواهب المتصلة بالتكنولوجيا كبرمجة الروبوت المتحرك .

9. **تطوير قطاع التعليم العالي:** حقق مجلس التعليم العالي العديد من الإنجازات في مجال تشجيع الاستثمار في هذا القطاع التعليمي الحيوي، ومنها الاتفاق على فتح فروع لمؤسسات تعليم عال عريقة، من بينها الكلية البريطانية في البحرين، استضافة عدد من البرامج الهندسية، فضلا عن فتح برامج أكاديمية جديدة في عدد من مؤسسات التعليم العالي القائمة، كما تم تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وأكاديمية التعليم العالي في المملكة المتحدة بخصوص تنمية قدرات الهيئات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي المحلية.

10. **إبراز الإنجازات الإقليمية والدولية:** التجديد لجائزة اليونسكو – الملك حمد للدورة الثامنة :في إنجاز عالمي لمملكة البحرين، أعلنت منظمة "اليونسكو" عن إطلاق الدورة الثامنة للعام 2016 ا إلى جائزة اليونسكو -الملك حمد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، استنادا لماحققته هذه الجائزة من نجاحات كبيرة، منذ تدشينها عام ،2005 في تشجيع استخدام المنظومة الإلكترونية على المستوى الدولي، ونشر الأعمال المتميزة على هذا الصعيد، حيث شهدت الدورة السابقة 58 دولة، وعدد من منظمات المجتمع المدني، حيث شارك 112 مشروعًا وتم تخصيص نسخة هذه الجائزة العالمية لهذا العام للمشاريع الرائدة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لإيصال التعليم للفئات السكانية المحرومة، بما يسهم في تحقيق الأنصاف في التعليم، فضلا الدعامة الأساسية لإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 عن كونه المبدأ التوجيهي للهدف الرابع للتنمية المستدامة.

الخطط والتوجهات المستقبلية من خلال تطوير مخرجات التعليم لتواكب احتياجات سوق العمل

عملت مملكــة البحرين على وضع خارطة طريق تمكنها من بلوغ غايــات التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتمثل في أن تكون مخرجات التعليم تواكب احتياجات سوق العمل، فعملت مجموعة من الخطط المستقبلية لتحقيق غايات الهدف الرابع والمتمثل في التعليم الجيد، ولن يتحقق التعليم الجيد إذا لم يكن مواكبا لمتطلبات سوق العمل، كالذي يزرع اشجارًا في أرض بور، لن تنبت له الا حشائش الأرض، ، ولعل أبرزها يتمثل في استمرار مشــاركة مملكة البحرين في

المسابقات الدولية، مع وضع خطة طموحة تسهم في استمرار عملية تحسين أداء الطلبة في تلك الاختبارات والاستفادة منها في تحسين جودة التعليم وفاعلية المناهج المطبقة، فقد عملت على:

1. إعداد استراتيجية لزيادة استثمار القطاع الخاص في التعليم المبكر واستراتيجية للتعليم العالي لتكون منتجًا للمعرفة والابتكار وشريكًا استراتيجيا لمؤسسات الاقتصاد البحريني في توفير المشاريع الصناعية والتجارية.
2. العمل على تأسيس جامعات حكومية وخاصة مع استحداث تخصصات أكاديمية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
3. الاستمرار في تهيئة المدارس لاستيعاب طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وفقًا لطاقتها الاستيعابية.
4. استحداث تخصصات فنية مهنية جديدة للفتيات، بما يسهم في بناء مهارات القرن الحادي والعشرين ويواكب متطلبات سوق العمل.
5. العمل مع الجهات ذات العلاقة نحو تأسيس منظومة عمل حاضنة للبيانات الكبيرة للمساهمة في الحصول على إحصاءات حديثة تسهم في صنع القرار وزيادة المعرفة من أجل تعزيز البنية التحتية للتعليم ورفع مستوى الاستعداد والتهيئة حتى عام 2030.
6. تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي من خلال رفع مستويات البحث العلمي والابتكار وتحفيزها بما يحقق التنافسية المرغوبة على المستوى المحلي والدولي.
7. بناء منظومة تدريب مهني حتى 2030 للمساهمة في رفع المستوى المهني للقيادات التعليمية على مستوى المدارس والجامعات.
8. مشروع مقياس الميول والقدرات المهنية للمرحلة الثانوية حيث يهدف المشروع إلى المساعدة في توجيه وإرشاد الطالب في الثانوية العامة لاحتياجات سوق العمل.
9. برنامج التمكين الرقمي لتمكين الطلبة والمعلمين والعاملين في القطاعات التربوية إعدادًا وتدريبًا مستمرًا من أجل إكسابهم القدرة على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، من أجل بناء الكفاءات الوطنية القادرة على إنتاج المحتوى التعليمي الرقمي وتخريج أجيال قادرة على الإبداع والابتكار والريادة، وتكون مطلوبة بسوق العمل.
10. نظام تعليمي شامل يوفر التعليم لجميع المواطنين والمقيمين، ويضمن المساواة في الفرص التعليمية.

11. جودة التعليم الذي تسعى فيه مملكة البحرين إلى تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة.
12. التعليم التكنولوجي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، مما يسهم في تحسين الفهم والاستيعاب لدى الطلاب.
13. التعليم العالي فقد شهدت مملكة البحرين نموًا ملحوظًا في مجال التعليم العالي، حيث يوجد العديد من الجامعات والكليات التي تقدم برامج أكاديمية متنوعة.
14. التعليم المهني والتقني الذي يركز على تطوير التعليم المهني والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل.
15. الانتقال من التعليم الذي يركز على التعليم الأكاديمي إلى التعليم التقني، حيث يبلغ عدد الجامعات الأكاديمية 80 جامعة بالمقابل 20 معهد تدريبي، بعكس الدول المتقدمة بالعملية التعليمية كفنلندا التعليم الجامعي 43 مقابل 57 كليات تقنية، وسنغافورة 35 جامعة، 65 كلية، ونيوزلندا 32 جامعة، 68 كلية، فالتعليم التقني على السنوات القادمة سيكون هو المطلوب بسوق العمل.

الخاتمة

شهد التعليم في مملكة البحرين تطورًا ملحوظًا على مر العصور، تسعى مملكة البحرين إلى مواصلة تطوير نظامها التعليمي، وتحويله إلى نظام تعليمي عالمي المستوى، قادر على إعداد أجيال قادرة على المنافسة في سوق العمل العالمي، فقد ادركت حكومة البحرين أهمية التعليم كركيزة أساسية للتقدم والتنمية، فاستثمروا بكثافة في هذا القطاع، فقد عملت على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات التعليمية، وساهموا في توفير البنية التحتية اللازمة، كما خصصت الحكومة البحرينية ميزانيات كبيرة لقطاع التعليم، مما ساهم في تطوير البنية التحتية المدرسية وتوفير الكتب والمواد التعليمية، إضافة إلى إنشاء العديد من الجامعات والكليات لتلبية احتياجات سوق العمل وتوفير فرص التعليم العالي للطلبة، حيث ساهمت برامج التبادل الثقافي مع دول أخرى في تطوير المناهج الدراسية وتبادل الخبرات.

وبالرغم من كل هذه التطورات لازال هناك العديد من التحديات التي تواجه وزارة التربية والتعليم وينبغي لها أن تعمل على الحد منها، وتسعى إلى تطوير العملية التعليمية لتكون مملكة البحرين من الدول السباقة في العملية التعليمية بما تقدمه من مستوى عال ينم عن إدراكها إلى دور

العملية التعليمية في تطور المجتمع ونموه، وتكون مملكة البحرين حاضن للعلم والعلماء، كما نالت البحرين تصنيفًا عالميًا

ضمن قائمة نشرتها صحيفة CEO World الامريكية في مايو 2020، لأفضل الأنظمة التعليمية في العالم، التي من شأنها مساعدة الناس في اختيار الأماكن والجامعات التي يحلمون بمتابعة دراستهم فيها وزيادة تحصيلهم العلمي (الخليج أون لاين) 2021، **وعليه لابد لمملكة البحرين العمل على تطوير المنظومة التعليمية من خلال:**

1. العمل على زيادة عدد المعلمين المؤهلين، وتوفير برامج تدريب مستمرة لهم، وصقلهم بالعلوم الحديثة ليسهموا في نقل المعرفة الى الطلبة ليتمكنوا من مواكبة متطلبات سوق العمل.
2. تحديث المناهج الدراسية لتواكب التطورات العالمية، وتلبية احتياجات سوق العمل.
3. توفير أجهزة الحاسوب والإنترنت وتوفير مصادر تعليمية متنوعة وسهولة الوصول للمعلومات.
4. تطوير منصات تعليم إلكتروني لتسهيل عملية التعلم عن بعد.
5. العمل على تطوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات العالمية وتلبية احتياجات سوق العمل.
6. الاهتمام بمراكز البحث العلمي وتشجيع الطلبة للانضمام اليه لدعم الابتكار والإبداع في المجال التعليمي.
7. الحد من كثافة الفصول التي أصبحت تؤثر جودة التعليم، وتحد من قدرة المعلم على تقديم الدعم الفردي للطلاب.
8. تشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة البحثية.
9. العمل على برامج تعليم مستمر للبالغين لتمكينهم من تطوير مهاراتهم، وصقلهم بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل.
10. تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والقطاع التعليمي لتوفير فرص تدريب للطلبة، ليتمكنوا من معرفة المهارات التي يتطلبها سوق العمل.
11. توعية المجتمع بأهمية التعليمية التعليم ودوره في التنمية.

المراجع

- الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة، تجارة البحرين منذ فتح العتوب حتى ظهور النفط، مجلة الوثيقة، يوليو ،1985.
- التعليم في دول الخليج نحو تنمية مستدامة - مكتب التربية العربي لدول الخليج، التقرير الوطني للهدف الرابع، مملكة البحرين، 2019 وزارة التربية والتعليم.
- الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي 2014 – 2024.
- التعليم النظامي في البحرين" سيرة مضيئة في مئة عام 2019
- المرأة البحرينية والتعليم إشراقات مبكرة وريادة وطنية المجلس الأعلى للمرأة 2019
- تقرير وقائع ندوة التحديات التي تواجه التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، 30 مايو 2024.
- جريدة أخبار الخليج. مملكة البحرين، 3 /12/ 2019 مشروع المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان. الاستخراج 23 /9/ 2020 com.alkhaleej-akhbar.www
- جريدة الوطن البحرينية، 8 سبتمبر،2020 الاستخراج بتاريخ 16 سبتمبر 2020 net.alwatannews.www
- رؤية البحرين2030، التعليم، صحيفة الوطن البحرينية، على الرابط أشرف عبدالله جبارة، مقال بعنوان: https\\net.alwatannews\article\731118\Opinion
- سبيكة النجار، فوزية مطر، المرأة البحرينية في القرن العشرين، مرحلة ما قبل الاستقلال 1900 - 1970، مسعى للنشر والتوزيع، أوتاوا، كندا، ،2017.
- صحيفة الوسط، تقرير بعنوان الأنشطة البحثية أساس للتوظيف والترقية وتقييم أعضاء التدريس في التعليم العالي، 7 يونيو .2014
- عبد الحميد المحادين، الهداية الخليفية، رجال وآفاق، وزارة الاعلام البحرينية، 2002.
- عماد جاسم حسن، تطور التعليم في البحرين 1971-1981، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ذي قار العراق.
- عمر الحسن وآخرين، خليفة بن سلمان آل خليفة. زعامة صنعت تاريخا، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2016.

- عمر الحسن وآخرين، حقوق الانسان في عهد حمد، إنجازات يشهد لها التاريخ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2015.
- عمر الحسن وآخرين، الشيخ محمد بن مبارك.. سيرة ومسيرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، تحت الطبع.
- قسم الإحصاء التربوي بوزارة التربية والتعليم.
- مكتب الأمم المتحدة في البحرين، التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين الاهداف التنمية المستدامة،2030.
- مملكة البحرين، تقرير مختصر حول واقع التعليم في مملكة البحرين 18 يناير 2015
- منى عباس فضل، التربية السياسية للبحرينيات. الأثر والرؤيا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008.
- موقع وزارة التربية والتعليم https://www.moe.gov.bh/history/index.aspx
- مركز الدراسات والتدريب البرلماني انجازات مملكة البحرين في مجال التعليم ودور السلطة التشريعية في تعزيزها - قسم الدراسات السياسية والاجتماعية، 28 يونيو 2017م.
- وزارة التربية والتعليم، انجازات تعليمية كبيرة في ضوء برنامج عمل الحكومة، 14 ديسمبر 2016.